

وتحدث سعود الحسيني، معرباً عن أمه في ان يشارك المستهلك بدور في مكافحة الغلاء، بتركه لبعض السلع التي يرتفع ثمنها، مطالباً برفع شعار «خلوها تخيس»، مستذكراً تجربة مقاطعة شركات الدانمرك سابقاً، مؤكداً ان المقاطعة سلاح فعال وساعتها يستجيب التجار ويوصلون المنتجات الى البيوت بأسعار منخفضة.

«خلوها تخيس»

العدساني يفتح النار على فساد «التعاونيات»:

بعض السلع زادت 250% بعلم اتحاد الجمعيات وموافقته!

اشعلت ندوة «غلاء الأسعار والتجاوزات بالقطاع التعاوني» التي نظمتها رئيس جمعية النزعة التعاونية رياض العدساني مساء أمس الأول بديوانه في النزعة قضايا، حسبها المراقبون لحماية المستهلك قد خمدت بعد ان سكبت عليها الحكومة من قبل ماء الصمت ورمال التجاهل. وفي ما بدا ان رياض العدساني يودع نشاطه التعاوني بخلاصة ملاحظاته على ميزانية لجنة المشروعات الوطنية ولجنة أسعار اتحاد الجمعيات التعاونية وقراراتها ووزارة الشؤون الاجتماعية المنفردة أحياناً والمجالسة لموظفيها المعينين بالجمعيات واتحادها أحياناً أخرى، فإن عدداً من نواب مجلس الأمة السابقين والحاليين ضموا أصواتهم المكافحة للفساد إلى العدساني، الذي - وكما قال عريف اللقاء - رفض أن يكون شيطاناً آخرس.

علاء عبدالفتاح

وقف العدساني أمام شاشة عرض وأخذ يقلب في صفحات حاسبه الإلكتروني مستعرضاً أمام جمهور لا يقل عدده عن خمسين مهتماً بالشأن العام مستندات تؤكد - وفق ما قاله - كل ما يلقبه من اتهامات تشمل موافقة اتحاد الجمعيات على رفع أسعار السلع بالمخالفة للإجراءات المتبعة وزيادة أسعار السلع التي يستوردها الاتحاد نفسه ويطحها في الجمعيات تحت اسم سلع التعاون، كما تشمل تساؤلات حول أوجه صرف المبالغ المستقطعة من ميزانيات الجمعيات لمصلحة لجنة المشروعات الوطنية وغيرها من القضايا الحساسة التي تعرض لها العدساني والمحتدون الذين تبعوه.

من المستهلكين بخصوص محارم التعاون بالذات، والكتاب مرفوع من مدير التسويق في اتحاد الجمعيات نفسه.

لغز لجنة المشروعات

واوضح العدساني ان لجنة المشروعات الوطنية تستقطع من اموال الجمعيات مبالغ ضخمة ولا تعرف اين تذهب وأنه لو تم احتساب مليوني دينار فقط في حسابها سنوياً عبر 15 سنة منذ تاسيس الصندوق لاصبح في الرصيد 30 مليوناً، ولو خصمنا منه تكلفة مستشفى القلب بقيمة 14 مليوناً و900 ألف دينار، فسيسجل على الأقل في حساب الصندوق 15 مليون دينار حالياً، ولو تمت إضافة واحتساب الودائع البنكية لفاق الـ 15 مليوناً، مع العلم بان البنوك الإسلامية قبل 4 سنوات وزعت ما يقارب 8.7 في المائة للودائع البنكية، موضحاً انه تمت مخاطبة رئيس لجنة المشروعات الوطنية للسؤال عن آلية الصرف، ولماذا لا تعقد الاجتماعات بحضور أعضاء اللجنة التعاونية؟ كما طلبنا تزويدنا بالمصرفيات والبيانات المصدققة منذ تاسيسه، ولم يتم الرد، وإنما قامت وزارة الشؤون بإرسال ميزانية 2009 - فقط - ليوضح ان في الرصيد ما يقارب 8 ملايين دينار كويتي فقط، فابن الباقي؟

منتجات التعاون

وتساءل العدساني: لماذا ترتفع أسعار بعض منتجات الاتحاد مثل جنس الخبز وزيت الزيتون وغيرها ثم توقف عند سعر المتداول الرقبي لمنتجات التعاون التابعة لاتحاد الجمعيات؟ مشيراً إلى انه يباع بـ 220 فلساً، علماً بان المتداول الرقبي للجمعيات التعاونية يتبع حدود 170 فلساً، وقد اتضح عكس ما يدعي اتحاد الجمعيات من ان ذلك بسبب الجودة العالية، لأن هناك شكوى

«الشؤون» تستقطع 30% من إيجارات الجمعيات و25% من المعونة الاجتماعية بلا مبرر

من حقنا معرفة كيف تُنفق 30 مليون دينار في لجنة المشروعات الوطنية

الازدواج الوظيفي بالاتحاد وغلاء سلع التعاون وحجم الإنفاق المبالغ فيه قضايا تنتظر رد المسؤولين

قانون التعاون بحاجة إلى تعديلات طفيفة ولسنا بحاجة إلى قانون جديد



• علي العمير



• رياض العدساني

74%، كما تم تصغير حجم علبه مسحوق غسيل وزاد السعر ما بين 33% و50%.

7 مفتشين فقط

تحدث العدساني عن قلة عدد المفتشين بالاتحاد، وقال: هناك 7 مفتشين فقط على حوالي 500 فرع جمعية، فهل هذا معقول؟ وأكد انه طالب أكثر من مرة بزيادة وجودها فقلت ونجبه الشمري الوظيفي مستمر في اتحاد الاسعار بالمخالفة للقانون وان ثمة مصروفات عليها علامة استفهام وتمت اشارة موضوعها ومع ذلك لم يحقق أحد في الأمر، ومنها على سبيل المثال بيان اتفاق 46 الف دينار لتجهيزات صالة اجتماعات بالاتحاد وانفاق 63 الف دينار على تريات بالاتحاد. وتوالى المتحدثون بعد العدساني وكان اولهم النائب السابق خالد الدعيج الشمري، الذي اثنى بتحرك رئيس جمعية النزعة المتواصل لكشف الفساد، لكنه اثنى أيضاً بالعمل التعاوني، قائلاً انه لو لا الجمعيات لراد جنع التجار، وأكد الشمري ان لجنة

الاسعار باتحاد الجمعيات مصرّة، وحكى ان التجار في الثمانينات اعترضوا على ان يقوم اتحاد الجمعيات بالاستيراد الجماعي ثم جرى الاتفاق على ان تستورد مجموعة من التجار بعض السلع لمصلحة الاتحاد بأسعار مخفضة كي يروجها الاتحاد باسمه خدمة للمستهلك، لكن الامر تغير وسعر منتجات الاتحاد ارتفع وجودتها قلت ونجبه الشمري الى ان للجمعيات دوراً في زيادة الاسعار لانها تؤخر مستحقات التجار أكثر من المدة القانونية، وهي 45 يوماً وتلزم التجار بصرف بضائع مجانية وتفرض عليهم إجراءات مرتفعة، وقال: اذا تأخروا في السداد واصبح للتاجر 100 ألف دينار عند الـ 55 جمعة فكيف يصرف أمور؟ كما استنكر الشمري استقطاع 30% من ايجارات الجمعيات للشؤون و25% من بند المعونة الاجتماعية كذلك؛ وأخيراً، اذان وزارة الشؤون التي تعين موظفيها في مجالس ادارات الجمعيات التي تقر حلها، قائلاً: لماذا لا تستعين الشؤون بالكفاءات؟

استجواب محتمل

تحدث النائب السابق محمد العبد الجابر عن استعانة أوكرانيا - على يديه - بالتجربة الكويتية التعاونية، التي مضى عليها نحو 45 عاماً، مشيراً الى ان هناك تعاونيات يشار اليهم بالبنان، مثل عبداللطيف الزوان وراشد ادريس وغيرهما. واستنكر العبد الجابر ان يتحول الاتحاد الى محتكر ومنافس، مطالباً وزارة الشؤون بإصدار تقرير سنوي عن نشاط الجمعيات وتجاوزات بعضها. وفي محاولة لبيان امكان الاعتماد على التعاونيات في شتى النواحي، قال العبد الجابر: دور الجمعيات يمكن ان يمتد الى تلاميذ المدارس وتوفر كل جمعية باصات لمنطقتها فسامهم في حل اختناقات المرور وترتيب اولياء الأمور. وأخيراً، استنكر العبد الجابر الازدواج الوظيفي في اتحاد الجمعيات وطالب بمراقبة مسخراً الوزير المقبل للشؤون بأن هناك من يراقب كل تجاوز وكل مخالفة، وان لم ينتبه لها فقد تكون هناك مساوءات ترقى للاستجواب.

التجديد للمعينين

استنكر رئيس الاتحاد السابق الانصاري تجديد وزير الشؤون السابق لمجلس إدارات الجمعيات التي صدر قرار بحل مجالسها السابقة لمدة سنتين، وتمنى تقديم المخالفين للنيابة، وقال: أرى ان القانون التعاوني الحالي لا يحتاج إلا إلى تعديل، ولسنا بحاجة الى قانون جديد.

قانون على الورق

تحدث عبداللطيف العمري، مشيداً برياض العدساني، واصفاً إياه بأنه يحمل راية مكافحة الفساد، معرباً عن خشيته على القطاع التعاوني بعد ان يرتكبه العدساني بانتهاه مدته لرئاسة جمعية النزعة، وأدهش العمري الحضور بإعلانه أن قانون حماية المنافسة معطل منذ أربع سنوات بعد اقراره في 2007، وذلك لأنه يسر فئات متفحذة تمشي على القانون ولا يمشي القانون عليها، وأدان العمري الحكومة السابقة بالخضوع للمتغذنين.

افتتاح ورشة عمل تمكين المرأة

تعاون بين الكويت والأمم المتحدة لتأهيل النساء وظيفياً

حمد الخلف

اعلن وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محمد الكندري عن تعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتوسع في مشاريع النساء الصغيرة والعمل الحرفي. وقال الكندري في تصريح صحفي امس عقب افتتاح ورشة العمل التي نظمتها الوزارة حول تمكين المرأة، ان ورشة العمل تأتي ضمن المشاريع التي تنفذها «الشؤون» من مشاريع الحكومة الإنمائية، وهي متخصصة في تدريب مجموعة من موظفي الوزارة ليقوموا فيما بعد بتدريب النساء في مختلف المناطق لمساعدتهن على إنشاء مشاريع صغيرة خاصة، تسمى موارد الحرفية وتعيّنهن في تحسين مستوى أسرهن المعيشية. وأشار إلى ان الوزارة تعمل من خلال مختلف القطاعات على تنفيذ برنامج عمل الحكومة الإنمائي، ولهذا تم توقيع اتفاقية بين الوزارة مع الامانة العامة للتخطيط والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ووضحت الوكيل

المساعدة لقطاع التخطيط والتطوير الإداري في وزارة الشؤون عواطف القطان، ان ورشة العمل تأتي ضمن البرنامج الإنمائي لخطة وزارة الشؤون تماشياً مع خطة الحكومة، وهي اليوم حول تمكين المرأة ويشارك فيها عدد من إدارة قطاع التنمية الاجتماعية في الوزارة. وأوضحت ان ذلك يأتي ضمن الوثيقة التي وقعت بين الشؤون والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والأمانة العامة للتخطيط، بهدف مساعدة النساء لإقامة مشاريع صغيرة، والمشروع بشكل عام يهدف لرفع مستوى النساء حول تنظيم المشاريع ورفع القدرات المهنية والكفاءات. وأشارت القطان إلى ان الورشة هي لموظفات ومسرفات إدارات التنمية لتمكينهن من القيام بتدريب النساء في ثلاثة مراكز لتخمينة المجتمع، والخطة التي تعمل على تنفيذها هدفها تخريج 480 امرأة خلال السنوات الأربع المقبلة من صاحبات المشاريع الخاصة، الى جانب توفير ما بين 400 و450 فرصة عمل. من جهتها، كشفت منسقة المشروع محفلة البرامح في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سحر الشوان ان المشروع يتضمن تدريب النساء المبادرات للمساهمة في سوق العمل، من خلال تنفيذ مشاريع صغيرة وخلق فرص عمل لهن وللآخرين، وهو يأتي ضمن مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية. وأشارت الى ان ورشة العمل تهدف إلى تدريب موظفي الوزارة

من خلال إدارات تنمية المجتمع والرعاية الأسرية، وقد تم الاتفاق على تحويل ثلاثة مراكز من إدارة تنمية المجتمع لتكون حاضنات صغيرة لتدريب النساء على المهارات لإنشاء مشاريع صغيرة تساهم في تحسين ظروفهن الاجتماعية وتوفير فرص عمل لنساء أخريات.

جمعية مربي الدواجن التعاونية

دعوة لحضور الجمعية العمومية إعلان عن عقد الجمعية العمومية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١ تتشرف جمعية مربي الدواجن التعاونية بدعوة السادة المساهمين البالغين من العمر (٢١ عاماً فأكثر) في تاريخ انعقاد الجمعية العمومية والمساهمين في الجمعية حتى ٢٠١٠/١٢/٣١ لحضور الجمعية العمومية العادية والقرعة عقد يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١١/١/١٠ في تمام الساعة الخامسة في قاعة الاجتماعات بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الإنتاجية الزراعية والشيوخ - شارع كندارتي - خلف سوق السمك واللحم القديم، وفي حالة عدم اكتمال النصاب يتم تأجيل الاجتماع نصف ساعة. (ولذلك نالقه جدول الأعمال الاتي)

- ١ - مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١.
- ٢ - مناقشة تقرير مراقب الحسابات والتصديق على الميزانية العمومية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١.
- ٣ - تعيين مراقب حسابات للعام المالي المنتهي في ٢٠١١/١٢/٣١ وتحديد تعاقبه.
- ١ - على السادة المساهمين وغير مستمكيني للفتايم مراجعة الإدارة خلال الدوام الرسمي لاستكمال الفتايم.
- ٢ - على المساهمين الذين لم يصلهم كتيب الميزانية عن طريق البريد عليهم مراجعة الإدارة لاستلام نسخة من الكتيب.

الدير العين
لأي استفسار يرجى الاتصال بالجمعية على الهاتف: ٢٤٨٢٢٤٥ أثناء الدوام الرسمي.

وزارة الأشغال العامة

بالإشارة إلى قرار مجلس الوزراء رقم 2008/420

الخاص باستثناء وزارة الأشغال العامة من موافقة لجنة اختيار البيوت الاستشارية على اتفاقيات التصميم والإشراف

تعلن وزارة الأشغال العامة عن عزمها القيام بتحديث بيانات المكاتب الاستشارية الهندسية المحلية والدور الاستشارية الهندسية المحلية لجميع التخصصات لعام 2011 لذا يرجى من جميع المكاتب الاستشارية الهندسية المحلية والدور الاستشارية الهندسية المحلية مراجعة وزارة الأشغال العامة - المبنى الرئيسي بالدائري السادس - مسعد رقم (2) - الدور الثالث - إدارة الوثائق والعقود - قسم تأهيل المقاولين والاستشاريين. وذلك من الساعة التاسعة إلى الساعة الثانية عشر في المواعيد المحددة في الجدول المبين أدناه لاستلام النماذج والديسك المعد وذلك نظير مبلغ 50 دينارا، علما بأنه لن ينظر في استدعاء المكاتب الاستشارية الهندسية المحلية والدور الاستشارية الهندسية المحلية لاتفاقيات الوزارة ما لم تحدث بياناتها لدى الوزارة.

هذا وللاستفسار فيمكن الاتصال على الهواتف 25303212 / 25304843 وفاكس رقم 25384945

موعد المراجعة

الدور الاستشارية الهندسية المحلية من 2011/5/1 إلى 2011/5/4

المكاتب الاستشارية الهندسية المحلية من 2011/5/8 إلى 2011/5/11